Hasansham Camp, Ninewa, UNICEF Iraq - 2016/ ANMAR

حق التعليم في العراق

الجزء الأول: أثر تركة سيطرة تنظيم داعش على إتاحة فرص التعليم

Girls school, West Mosul Ninewa, UNICEF Iraq - 2016/ ANMAR

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق
مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
شباط– 2020
بغداد– العراق

"إن الحصول على التعليم وبدائله للذين فاتتهم الفرصة أثناء سنوات دراستهم بسبب الحرب ينبغي أن يكون مكفولاً لكل طفل عراقي، فما هو المستقبل بالنسبة للأطفال الذين لا ينهون دراستهم الابتدائية والثانوية؟ إن استقرار العراق على المدى الطويل يعتمد بشكل كبير على تجنب نشوء جيل مهمش لا يرى في مستقبله سوى آفاق ضيقة".

– السيدة جينين هينيس–بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق– 17 شباط 2020

"إن التعليم النوعي الشامل للجميع ليس حقاً بحد ذاته فحسب، بل إنه حق "مضاعف"، ذلك أنه حق من شأنه أن يمكّن الأطفال والشباب من إدراك حقوقهم الإنسانية الأخرى أيضاً. إن "التعليم" يمتلك –بكل معنى الكلمة– القدرة على تغيير حياة الأشخاص وتحقيق أحلامهم. إن أهمية التعليم للأطفال والشباب لا يمكن المغالاة في وصفها، وانتهاك هذا الحق يترك أثراً وخيماً على حياتهم ومستقبلهم".

– السيدة ميشيل باشيليت، مفوّضة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان– جنيف، 1 تشرين الأول 2019

الفهرست

ملخص تنفيذي 4

أولاً: الولاية 5

ثانياً: المنهجية 5

ثالثاً: الإطار القانوني للحق في التعليم 6

1.3 القانون الدولي 6

2.3 القانون المحلي 8

رابعاً: معلومات أساسية 8

1.4 الحصول على التعليم في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش 9

2.4 الحصول على التعليم في بيئة ما بعد النزاع 9

خامساً: النتائج الرئيسية 10

2.5 تأثير الافتقار الى الوثائق المدنية على امكانية الحصول على التعليم 14

سادساً: الاستنتاجات 16

سابعاً: التوصيات 17

الملحق 1 18

ملخص تنفيذي

واجه العراق منذ 2014 أحد أكثر الأزمات الإنسانية تقلباً وتعقيداً في العالم، نتيجة الحملة الواسعة من أعمال العنف والاضطهاد والانتهاك المنهجي للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وفضلاً عن التكلفة الإنسانية المروعة المتمثلة بوفاة وإصابة ما يزيد على 85000 مدنياً[1]، فقد تسبب عنف الصراع في نزوح ما يزيد على 6 ملايين عراقي[2] ، وتعرض المجتمعات المحلية للصدمات وتدمير سبل كسب العيش، وضياع سنين دراسية على الأطفال. مع نهاية عام 2019 هناك (1.4) مليون شخص من ضمنهم 658,000 طفل نازح داخل العراق[3] ، نصفهم تقريبا أي ما يعادل 355,000 تقريبا هم اطفال غير منخرطين في التعليم.[4]

يركز هذا التقرير " حق التعليم في العراق: الجزء الاول – أثر تركة سيطرة تنظيم داعش على إتاحة فرص التعليم" على توفير التعليم للأطفال ,والشباب (فوق سن 18) الذين عاشوا في المناطق التي خضعت لتنظيم داعش بين عامي 2014 و2017، بمن فيهم من نزحوا داخل البلاد. والتقرير هو الأول من سلسلة تقارير سوف تبحث توفير التعليم للأطفال من مختلف المكونات الاجتماعية والعرقية والدينية في العراق ومختلف المنظورات المجتمعية في سياق ما بعد النزاع. وعلى الرغم من عمومية المعاناة التي لا خلاف بشأنها على امتداد المشهد العراقي المتنوع، قد تواجه المجتمعات المحلية معوقات تختلف أو تنتج عن وضع خاص من شأنها أن تحول دون الحصول على التعليم بشكل كامل، كالعمر والمكان والانتماء المفترض لتنظيم داعش والافتقار إلى الوثائق الثبوتية الشخصية.

لقد أعد هذا التقرير مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واستند إلى مشاورات ومقابلات ومناقشات لمجموعات التركيز المواضيعية (*مجموعات تختص بالتركيز على مواضيع محددة*) أُجريت بين شهر تشرين الثاني 2018 وكانون الثاني 2020 وشملت 237 شخصاً. وأُجريت المشاورات في ستة مخيمات للنازحين في محافظة نينوى ومدينتي الموصل وأربيل. [5]

وتبين الاستنتاجات الرئيسية أن الأطفال والشباب الذين عاشوا في مناطق خاضعة لسيطرة داعش تراكمت فجوة كبيرة في معرفتهم الأكاديمية بسبب سنوات من التعليم المفقود ويواجهون أيضًا تحديات في الحصول على الوثائق المدنية اللازمة لإعادة التسجيل في التعليم الرسمي. وفي سياق ما بعد النزاع، لا يزال الاطفال والشباب من تلك المجتمعات المحلية يواجهون مجموعة من العوائق تحد من حصولهم على التعليم. وبعد فقدانهم لسنوات من الدراسة تحت حكم داعش، يعاني هؤلاء

---

[1] في المدة ما بين 1 كانون الثاني 2014 و31 كانون الأول 2017، وثقت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) وفاة 29973 وإصابة 55150 مدنياً. أنظر حصيلة أعداد الضحايا المدنيين المتاحة علة الرابط:
http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=itemlist&layout=category&task=category&id=159&Itemid=633&lang=en

[2] أنظر https://data2.unhcr.org/en/documents/download/72926.

[3] أنظر https://www.unicef.org/iraq/reports/iraq-humanitarian-situation-report-2019.

[4] أنظر https://www.unicef.org/iraq/what-we-do/education.

[5] النازحون في هذه المخيمات تنحدر اصولهم من عدة محافظات اخرى.

الأطفال من حرمانهم مرة أخرى من التعليم بسبب العدد غير الكاف من المدارس التي من المرجح أن تكون غير مجهزة تجهيزا جيدا، أو النقص في ساعات التعليم، أما من يسكنون في المخيمات فهم يعانون علاوة على ذلك من القيود على حركتهم وافتقارهم للوثائق الثبوتية الشخصية. وأي أحد منهم الآن أصبح ببساطة أكبر عمراً من أن يلتحق بمدرسة عامة ولكنهم لا يمتلكون خيارات بديلة. إن تلك التحديات تخلق جيلاً مهمشاً من الاطفال و الشباب سيبلغ العديد منهم مرحلة البلوغ بدون أن يتلقوا تعليماً يتجاوز التعليم الابتدائي.

يستند التحليل الوارد في هذا التقرير إلى المبادئ الأساسية التي تقضي بوجوب ضمان حق كافة الأطفال العراقيين في الحصول على التعليم الجيد، وضرورة عدم التمييز والتكافؤ في الحصول على ذلك. ويضم التقرير روايات عديدة لأطفال وشباب ومعلمين وآباء، مما يساعد في إيضاح التحديات التي يواجهها الشباب في كفاحهم من أجل استئناف دراستهم.

ويقدم التقرير إلى الحكومة سلسلة من التوصيات تهدف إلى تقديم مساعدات تعليمية تستهدف المجتمعات المحلية التي عاشت تحت سيطرة داعش، بما في ذلك تدابير لتمكين الأطفال الذين يفتقدون إلى الوثائق الثبوتية الشخصية من الذهاب للمدرسة وأداء الامتحانات والحصول على شهادات، ويشمل ذلك أيضاً مخيمات النازحين. إضافة لذلك، وإدراكاً للحاجة الماسّة لمعالجة "الفجوة المعرفية" التي سببتها سنوات من الصراع المسلح والنزوح، يوصي التقرير باعتماد طرق بديلة ميسرة لتوفير التعليم للأطفال والشباب الذين فاتتهم فترات طويلة من الدراسة.

أولاً: الولاية

تم إعداد هذا التقرير بموجب القرار 2470 (2019) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يفوض البعثة بـ " تعزيز المساءلة وحماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني، في ظل الاحترام التام لسيادة العراق، من أجل توطيد سيادة القانون في العراق..." ومن خلال مكتبها المعني بحقوق الإنسان تضطلع البعثة بطائفة من الأنشطة، بما في ذلك مراقبة وضع حقوق الإنسان ورفع التقارير بهذا الشأن، وذلك دعماً للجهود الرامية إلى توطيد سيادة القانون والمساءلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق.

ثانياً: المنهجية

خلال المدة بين تشرين الثاني 2018 وكانون الثاني 2020 أجرى مكتب حقوق الإنسان في البعثة مشاورات شملت 237 شخصاً، جلهم من الآباء والمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 10 أعوام و19 عاماً ممن تواجدوا في مناطق سيطرة تنظيم داعش ويقيمون حالياً في مخيمات النازحين، فضلاً عن بعض من ظلوا في مناطق سيطرة التنظيم السابقة أو الذين عادوا إلى المدن المحررة. وأُجريت المشاورات في ستة مخيمات للنازحين في محافظة نينوى ومدينتي الموصل وأربيل. وإضافة إلى ما تقدم، أجرت البعثة 22 مقابلة لمقدمي المعلومات الرئيسيين مع أعضاء من المجتمع الدولي والمجتمع المدني.

وأجرى موظفو مكتب حقوق الإنسان ما مجموعه 49 مقابلة مع أسرٍ تضم أطفالاً و وشباب في نينوى وأربيل. إضافة إلى ذلك عقدت البعثة مناقشات لمجموعات التركيز المواضيعية مع مراهقين بعمر (15–19 عاماً) في خمسة مخيمات، حيث

تم التواصل مع ما مجموعه 81 مراهقاً.[6] وشملت هذه المناقشات 6 من مجموعات التركيز المواضيعية المختصة بالإناث تواصلت مع ما مجموعه 39 فتاة، و6 من مجموعات التركيز المواضيعية المختصة بالذكور تواصلت مع ما مجموعه 48 فتى. فضلاً عن ذلك، يضم التقرير تحليلاً للبيانات التي جمعتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) خلال عام 2019، التي شملت أيضاً 68 معلماً/معلمةً ومدرساً/مدرّسةً في المدارس الابتدائية والثانوية و30 أُمّاً ممن ظلوا في الموصل طوال فترة سيطرة داعش. كما أجرت البعثة مقابلات هاتفية للمتابعة مع 13 معلماً/معلمةً ومدرساً/مدرّسةً آخرين من مختلف أنحاء محافظة نينوى.

واضطلع موظفون من منظمات حماية دولية غير حكومية تعمل في مجال الحماية الدولية بتحديد من تُجرى معهم مقابلات، وأجريت مقابلات على انفراد باللغة العربية بالاستعانة بخدمات الترجمة التي سهلتها البعثة. ولم تحضر إدارات المخيمات أو السلطات المحلية تلك المناقشات. وأخبرت البعثة كافة الذين أُجريت المقابلات معهم بالهدف من تلك المناقشات وطبيعتها التطوعية، وبمبادئ السرية، وبالكيفية التي سيتم بها استخدام المعلومات التي سيقدمونها. وتم استحصال موافقة كافة المشاركين الذين كان واضحاً لديهم أنهم لن يتسلموا مقابلاً ازاء مشاركتهم. ولأسباب تتعلق بالسلامة الشخصية، سيغفل التقرير ذكر الأسماء والأماكن والمعلومات التعريفية الأخرى لجميع من تمت مقابلتهم. وسيتم استخدام أسماء مستعارة عند إيراد الروايات التي قُدِّمت.[7]

ثالثاً: الإطار القانوني للحق في التعليم

1.3 القانون الدولي

يمثل الحق في التعليم أحد حقوق الأنسان الأساسية المنصوص عليها في العديد من صكوك القانون الدولي التي تنطبق على العراق، بما في ذلك المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948)، والمادتين 13 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ 1966)[8]، والمادتين 28 و29 من اتفاقية حقوق الطفل (اتفاقية حقوق الطفل؛ 1989)[9]. وصادق العراق أيضاً على العديد من الصكوك الدولية الأخرى التي تسلط الضوء على أهمية الحق في التعليم[10]. إن الحق في التعليم

[6] تم اختيار الفئة العمرية الأكبر بسبب مخاوف متعلقة بالحماية.

[7] تم نسخ كافة المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز المواضيعية مباشرة بعد المشاورات. وقدمت نصوص المحاضر إلى المترجم لبيان رأيه لضمان عدم وجود سوء فهم. وتم ترميز النصوص بموجب المواضيع المستحدثة للبحث. وتشكل تلك المواضيع أساس هذا التقرير.

[8] صادق عليه العراق في 25 كانون الثاني 1971

[9] انضم إليها العراق في 15 حزيران 1994

[10] الصكوك الأخرى تشمل: اتفاقية اليونيسكو الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم (اعتمدت عام 1960 وصادق العراق عليها في 28 حزيران 1977)؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (أبرمت عام 1965 وصادق العراق عليها في 14 كانون الثاني 1970)؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة اعتمدت عام 1979، وأنضم العراق إليها في 13 آب 1986)؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (اعتمدت في 2006، وانضم العراق إليها في 20 أذار 2013).

يحفظ حق كل طفل في التطور إلى أن يبلغ "إمكاناته الكاملة"، ويجب احترام ذلك وحمايته وتلبيته. ويجب أن تمتنع الدول وأن تمنع الآخرين عن التدخل في إدراك ذلك الحق، وأن تتخذ التدابير المناسبة تجاه إدراكه بشكل كامل[11].

يفسر التعليقان العامان رقم 13[12] ورقم 11[13] الصادران عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوضحان الالتزامات الفورية والتدريجية للدولة بموجب اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعرفان التعليم بوصفه حقاً تمكينياً يقع في صميم الوفاء بحقوق الإنسان الأخرى. وبموجب العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن الالتزامات الفورية تتطلب من الدول أن تكفل حصول الأطفال على التعليم دون تمييز، وأن تعي واجبها في القيام بخطوات مدروسة وملموسة ومحددة الهدف لضمان إلزامية ومجانية التعليم الابتدائي[14]. كذلك يجب إتاحة التعليم الثانوي بكل أشكاله وأن يكون بوسع جميع الأطفال الوصول إليه عبر كافة السبل المناسبة؛ بما في ذلك من خلال التطبيق التدريجي للتعليم المجاني[15]. وبالمثل، ينبغي أن تشتمل النظم التربوية الوطنية على أربع معايير دنيا يعتمد كل منها على الآخر وهي: يجب توفير أعداد كافية من المؤسسات والمرافق التعليمية؛ ويجب أن يكون الوصول إلى المؤسسات التعليمية ممكنا للجميع دون تمييز؛ يجب أن يكون شكل التعليم ومحتواه مقبولين لدى التلاميذ والآباء على حدّ سواء؛ ويجب أن يكون التعليم مرناً بحيث يمكنه التكيف مع احتياجات المجتمعات المتغيرة والاستجابة لاحتياجات الطلاب ضمن سياقاتهم الاجتماعية والثقافية المتنوعة.

يحدد التعليقان العامان رقم 1 [16] و20 [17] الصادران عن لجنة حقوق الطفل، أهداف التعليم (المادة 29 من اتفاقية حقوق الطفل) والاحتياجات المحددة في تنفيذ حقوق الطفل أثناء فترة المراهقة. تتفق الدول الأطراف في الاتفاقية على أن التعليم مرتبط بتنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية المنصوص عليها في احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية استعداداً لمرحلة البلوغ.[18] علاوة على ذلك، يجب أن يتمحور التعليم حول الأطفال وضمن بيئة صديقة وممكّنة للأطفال.[19]

---

[11] اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: التعليق العام رقم 13 بشأن الحق في التعليم (المادة 13 اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) المجلس الاقتصادي الاجتماعي 10/1999/12 (1999) (يشار إليه فيما يلي بالتعليق العام رقم 13).

[12] التعليق العام رقم 13 الفقرة 43

[13] اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رقم 11 بشأن خطط العمل الخاصة بالتعليم الابتدائي (المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) المجلس الاقتصادي الاجتماعي. 4/1999/12(1999).

[14] التعليق العام رقم 13 الفقرة 51

[15] المصدر نفسه – الفقرة 13

[16] لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 1 بشأن أهداف التعليم (المادة 29 من اتفاقية حقوق الطفل) (2001) CRC/GC/2001/1. (يشار إليه فيما بعد بالتعليق العام رقم 1).

[17] لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 20 بشأن تنفيذ حقوق الطفل أثناء مرحلة المراهقة (2016) CRC/C/GC/20 (يشار اليه فيما بعد في التعليق العام رقم 20).

[18] التعليق العام رقم 1، الفقرة 1.

[19] المصدر نفسه – الفقرة 2.

تعد فترة المراهقة فترة حاسمة في مرحلة الطفولة، وهي فترة انتقالية وفرصة لتحسين فرص الحياة، بما في ذلك صقل هوياتّهم الفردية والمجتمعية.[20]

2.3 القانون المحلي

تكفل المادة 34 من الدستور العراقي الحق في التعليم وتعرّفه بوصفه عاملاً أساسياً في تقدّم المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، ينص الدستور على إلزامية التعليم الابتدائي، ويكفل الحق في أن يتم التعليم في تلك المرحلة باللغة الأم للشخص المعين؛ كما يحدد التزام الدولة تجاه محاربة الأمية. كذلك جميع العراقيين لديهم الحق في التعليم المجاني في جميع المراحل. بالتوازي مع هذه الضمانات الدستورية، توجد لوائح[21] وسياسات اتحادية وإقليمية. إن المعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ[22] في العراق، والتي وضعتها وزارة التربية والتعليم في العراق، ومدراء المدارس، والمعلمون، والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة تعتبر مبادئ توجيهية صممت بحيث تلائم أوضاع ما بعد النزاع. وتشمل هذه الأحكام ما يتعلق بالمساواة في الحصول على التعليم والحماية والرفاه ، والمرافق والخدمات ، والمناهج ، والتدريب ، والدعم المهني والتطوير ، وكذلك صياغة القانون والسياسات.

رابعاً: معلومات أساسية

عندما دخلنا الى المبنى الجاهز الذي سيعقد فيه اجتماع المجموعة المختارة، حيث جلست الفتيات الثمان بهدوء على شكل دائرة، على كراسي بلاستيكية ويبدو عليهن الحياء، حيث جلسن بشكل يوحي أنهن همسن لبعضهن البعض ومن ثم بدأنا بمراجعة دفاتر الملاحظات، وبعدها كسرت القهقهات حاجز الصمت. بعد أن عرّفنا عن أنفسنا بدأنا بطرح بعض الأسئلة السخيفة حول الوجبات المفضلة وأفضل المطربين، وبدأت الفتيات بالحديث عن حياتهم في المخيم.

"عندما دخل داعش قريتنا، منعنا والدي جميعاً من الذهاب إلى المدرسة... وقال إنها لم تعد آمنة. أنا هنا أذهب إلى مدرسة المخيم، لكن من الصعب اللحاق بالركب. لقد مضى وقت طويل على تفكيري بالدراسة وهي ليست مدرسة جادة. أذهب لأنه شيء يجب القيام به. لا أعتقد أنني سأجتاز اختباراتي، لقد فات الأوان الآن".

(المجموعة المختارة التي تضم ثمان فتيات تتراوح أعمارهم بين 14–17 سنة، في مخيم النازحين في محافظة نينوى، 22 تموز 2019)

[20] التعليق العام رقم 20 الفقرة 10 و11.

[21] أنظر قانون وزارة التربية والتعليم رقم 124 لعام 1971، وقانون وزارة التربية والتعليم رقم 34 لعام 1998، وقانون وزارة التربية والتعليم رقم 4 لعام 1992/ التعديل الثاني لإقليم كردستان العراق.

[22] أنظر: الشبكة المشتركة بين الوكالات للمعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ في العراق (2018) المتاح عبر الرابط: https://reliefweb.int/.

1.4 الحصول على التعليم في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش

قام تنظيم داعش بالتلاعب في المناهج المدرسية العراقية في المناطق الواقعة تحت سيطرته بهدف نشر فكره، معرضاً الأطفال لمحتوى يدعو إلى العنف ويشجع على التطرف بشكل مباشر. على سبيل المثال، أستخدم التنظيم كتب مدرسية تحتوي على صور لصبية يشهرون أسلحة، وتدرّس مبادئ الرياضيات مستخدمة إطلاقات الرصاص في العمليات الحسابية والمعادلات الرياضية لحساب عدد المتفجرات التي يمكن للمصنع المعين انتاجها أو حساب عدد الأشخاص الذين يمكن قتلهم عن طريق عملية تفجير انتحارية[23]. إن التضمين المتعمد لمواضيع عنيفة في جميع المواد المدرسية يتيح المجال لظهور سلوكيات عسكرية في المدارس تهدف إلى خلق جيل جديد من مقاتلي داعش.

معظم الآباء والمدرسين الذين أجرت معهم البعثة مقابلات عبروا عن رفضهم لتضمين مواضيع تدعو إلى العنف في جميع المواد المدرسية، وأشاروا إلى التحديات التي تواجهها العائلات والمعلمون في محاولة الاطفال والاستمرار في الوقت نفسه في تدريسهم وفقاً لمنهج الدولة[24]. وأشارت الأسر إلى الصعوبة التي تواجهها في أن تقدم لأبنائها خطابا قوياً مضاداً (لفكر داعش)، مؤكدين على الطبيعة المتطرفة للمنهج الدراسي الذي وضعه "داعش" والخوف من تداعياته على أبنائهم.

العديد من الأسر في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش قامت بنقل أبنائها من المدارس لحمايتهم من الانسياق نحو التطرف[25]. وقد أدى ذلك إل خلق فجوة تعليمية تتمثل في ضياع حوالي ثلاث سنوات لآلاف الأطفال، قسم منهم اصبحوا الان بالغين.

2.4 الحصول على التعليم في بيئة ما بعد النزاع

انتهت قوات الأمن العراقية من تحرير مناطق غرب الموصل الواقعة تحت سيطرة داعش في حزيران 2017 مع أن بعض العمليات لا زالت تجري لمكافحة التمرد. إن العمليات التي جرت للتخلص من داعش وما نتج عنها من بيئة تتسم بالنزوح الجماعي لا تزال تعوق إمكانية حصول الأطفال على التعليم في تلك المناطق. كما إن العوائق الحتمية في أي بيئة بعد انتهاء النزاع؛ بما في ذلك حالات الصدمة التي تنتشر بشكل واسع النطاق، والبنى التحتية المدمرة، وانعدام الموارد، وانتشار الفقر، قد تسببت كلها في محدودية فرص التعليم. كذلك نجد أن نقص المدارس التي تعمل بشكل طبيعي في المناطق الحضرية والريفية وفي المخيمات قد أدت إلى الاكتظاظ الشديد ومحدودية أماكن التدريس.

تواجه العوائل التي دمغت بانتماء متصور[26] إلى تنظيم "داعش" أوضاعاً هشة متفاقمة بسبب القيود واسعة النطاق المفروضة عليهم في الوقت الراهن. وتمثل الإجراءات القانونية والأمنية الحالية والمتعلقة بالسياسات المتبعة من قبل الحكومة في التعامل

---

[23] مجموعة تركيز تضم 15 مدرساً (ثمانية رجال وسبع سيدات)) (الإحجام عن ذكر الموقع بالتحديد) الموصل، 19 تشرين الثاني 2018 (بيانات اليونيسكو بشأن ملف مع يونامي).

[24] مجموعة تركيز تضم 30 من الأمهات (الإحجام عن ذكر الموقع بالتحديد) الموصل 12 تشرين الثاني 2019 (بيانات اليونيسكو، بشأن ملف مع يونامي)

[25] مجموعة تركيز تضم 15 مدرساً (ثمانية رجال وسبع سيدات)) (الإحجام عن ذكر عن الموقع بالتحديد) الموصل، 19 تشرين الثاني 2018 (بيانات اليونيسكو بشأن ملف مع يونامي).

[26] الانتماء المتصور يشير بشكل عام إلى الأسر التي لديها قريب يعتقد أنه كان عضواً في تنظيم داعش. ويتم توجيه التهمة إلى الأفراد المشتبه في انتمائهم إلى داعش وإصدار العقوبة بحقهم بموجب قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لعام 2005 في العراق، وقانون محاربة الإرهاب رقم 3 لعام

مع الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ومع من يوجد تصور بانتمائهم لداعش، تمثل خلفية بالغة الأهمية لفهم أسباب محدودية الفرص التي تواجهها بعض الأسر حالياً في الحصول على خدمات التعليم.

ووفقاً لتقديرات تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش في العراق، فإن 250,000[27] عراقي ما زالوا غير قادرين على العودة إلى مناطقهم الأصلية لأن السلطات الاتحادية أو المحلية والمجتمعات المحلية لديهم تصور بانتمائهم إلى تنظيم داعش. وقد حددت الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني 94 منطقة لم ترجع إليها أي عوائل سنّية بسبب الحظر المفروض بحكم الأمر الواقع على إمكانية العودة كشكل من العقوبة ضد من تحمل القوات الأمنية تصوراً تجاههم بتعاطفهم في السابق مع تنظيم داعش، أو بتعاطف أحد ذويهم مع الجماعة[28] سابقا. وهذه العوائل تقيم بشكل رئيسي في مخيمات النازحين وتواجه قيوداً شديدة على الحركة؛ فمثلاً يواجه الأشخاص الذين يعيشون في مخيمات بها أماكن منفصلة مخصصة للأسر التي يتصور انتماؤها للتنظيم، يواجهون قيوداً فعلية في الحصول على الوثائق الثبوتية التي من شأنها أن تمكنهم من الحركة داخل تلك المخيمات وخارجها، وتتيح لهم المجال للحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم.

عاش محمد البالغ من العمر ستة عشر عاما في مخيم للنازحين منذ أن فرّت أسرته من القتال الذي شهدته الموصل عام 2017. وبعد أن اجتاز امتحانات الصف السادس ألحق بمرحلة تعليمية مناسبة لعمره في المدرسة الموجودة داخل المخيم. وأوضح محمد للبعثة أنه قد غادر مدرسة المخيم بعد أشهر قليلة فقط لأنها لم تلب احتياجاته.

"مدرسة المخيم ليست جدية. أنا بحاجة للحصول على شهادة الصف السادس ثانوي، ولكني توقفت عن الذهاب إلى المدرسة. كنت أحاول أن أعوض ما فاتني من تعليم ولكن الأمر كان مستحيلاً. كيف يمكنني أن انتقل من الصف السادس ابتدائي إلى الصف السادس ثانوي دون المرور بمرحلة بينهما. لن أتمكن أبداً من الالتحاق بذلك الصف، لذلك توقفت عن الذهاب إلى المدرسة. يبدو الأمر وكان مستقبلي قد سرق مني"

مجموعة تركيز تضم 12 صبيا تتراوح أعمارهم بين 15 و18 عاماً في أحد مخيمات النازحين في محافظة نينوى– 22 تموز 2019

خامساً: النتائج الرئيسية

1.5 غياب البرامج المناسبة لعلاج الفجوة المعرفية

وجدت البعثة أن السنوات المفقودة ضمن النظام التعليمي خلال فترة احتلال تنظيم داعش لمساحات من العراق، مقرونة بعدم توافر التعليم الثانوي بالقدر الكافي في الوقت الحالي في مخيمات النازحين قد خلّفا عدداً كبيراً من الأطفال والشباب يعانون من فجوات في تعليمهم الاكاديمي. وعلى الرغم من أن الحكومة والمجتمع الدولي قد خصصا موارد وجهوداً كبيرة للتعليم، إلا

2006 المعمول به في إقليم كردستان العراق. ومنذ شباط 2018 قام القضاء في جمهورية العراق بالبت في قضايا أكثر من 24,000 فرد بموجب قوانين مكافحة الإرهاب.

[27] انظر: تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش في العراق تحت عنوان "لا رجوع إلى الوطن" (حزيران 2019) المتاح عبر الرابط: https://www.hrw.org/news/2019/06/14/iraq-not-homecoming

[28] المصدر المذكور سابقا نفسه

أن البرامج المقدمة عن طريق الحكومة العراقية لسد الفجوات التعليمية الناجمة عن النزاع المسلح ليست كافية للتعامل مع الظروف المعينة للشباب الذين يعيشون داخل مخيمات النازحين والشباب الذين يعيشون في المناطق التي كانت محتلة من قبل تنظيم داعش سابقا.

وفي تشرين الأول 2017 وجهت مديرية التربية المعلمين بالالتزام بسياسات "امتحان القبول" القائمة حالياً، وذلك لتمكين المراهقين الذين لم يلغوا الثامنة عشرة بعد من الالتحاق بنظام التعليم الرسمي مجدداً. ويخضع الأطفال الذين يرغبون في استئناف الدراسة لاختبار لتقييم المستوى ومن ثم يتم توزيعهم على المراحل التعليمية بما يتناسب مع أعمارهم إذا اجتازوا الاختبار. أما الذين يفشلون في اجتياز الاختبار فيتم إلحاقهم بمستوى أقل وفقاً لما يعتقد أنه مناسب لمستواهم الدراسي[29]. وبحسب المشاورات التي أجرتها البعثة مع الاطفال والشباب والمدرسين، فإن الطلاب في الغالب الأعم يتم الإبقاء عليهم في المدارس الموجودة داخل المخيمات. وأشار المشاركون في مجموعات التركيز إلى وجود شعور كبير بالخجل لدى الطلاب الذين يبقون في صفوف تضم أطفالاً أصغر منهم سناً، الأمر الذي قاد إلى نسبة تسرب عالية وسط الطلاب في الفئة العمرية من (12 – 18 سنة) التي توازي المرحلتين الإعدادية والثانوية؛ لاسيما بين الصبيان.

وفي المقابل، وصف العديد من الطلبة والمدرسين اختبار تحديد المستوى بأنه فاشل لأنه وضع أطفالاً في صفوف متقدمة جداً مقارنةً بقدراتهم. وعلى سبيل المثال، لاحظ المدرسون من مجموعات التركيز في الموصل بالإجماع ان طلبة المناطق التي احتلها تنظيم داعش سابقاً قد جرى تصنيفهم وفقاً لأعمارهم، إذ كان المنهج الدراسي متقدم جداً بالنسبة لهم، وبالأخص في المرحلتين المتوسطة والثانوية[30]. هذين الحلين، الرسوب او التناسب بين العمر والصف المدرسي، ليسا ناجحين، مما يفصح عن الحاجة لدى الأطراف الفاعلة في قطاع التعليم الى النظر في حلول بديلة لمعالجة هذه المعضلة.

وإضافة الى التحديات المرتبطة بتحديد المستوى، يواجه الاطفال معوقات إضافية في سبيل الحصول على التعليم، وأبرزها عدم كفاية الوقت المخصص للدرس. وصف المعلمون التحديات الإضافية ، بما في ذلك الفصول الدراسية المكتظة ، ووقت الدرس المحدود وتأثير الصدمات المجتمعية والفردية غير المعالجة على التعلم. وعلى سبيل المثال، أبلغ اطفال يسكنون في مخيمين من مخيمات النزوح في محافظة نينوى البعثة ان المدارس في المخيمات تقدم ست ساعات من الحصص اسبوعياً فقط لطلبة الدراسة الثانوية من البنين، بدلا عن الثلاثين ساعة من الحصص التدريسية في الأسبوع الواحد التي يفترض ان

[29] انظر: التوجيه الصادر عن وزارة التربية بشأن: اختبارات التعليم، تشرين الأول 2017

[30] مجموعة تركيز تتألف من 13 مدرساً (8 مدرسين و 7 مدرسات) [تم حجب الموقع الدقيق] في الموصل، 19 تشرين الثاني 2018 (بيانات منظمة اليونيسكو بخصوص هذا الملف مع اليونامي).

يتلقاها الأطفال ضمن منظومة التعليم الرسمية[31]. وعلاوةً على ذلك، أجرت مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات تمرين مسح في شهر أيار 2019 إذ تم توثيق وجود عشرة مخيمات نزوح في العراق بدون أي خدمات مدرسية[32]. أما خارج المخيمات، أبلغ

وصل المدرسون البالغ عددهم 15 مدرساً سوية وهم يناقشون بصوت مرتفع وهم يدخلون الغرفة. وساد الحماس والتفاعل مناقشات المجموعة حيث تحدث الجميع مع بعضهم البعض وكانوا سريعي الضحك. وفي احدى اللحظات مازحنا رجلٌ أكثر هدوءً كان يجلس في الخلف بأن الضوضاء ما هي إلا طريقة يطلعونا من خلالها على حالة الفوضى في قاعات دروسهم – كشكل من أشكال الانتقام، قالها ضاحكاً. وكما أشار أحد المدرسين:

"خسر الطلبة سنوات عديدة من التعليم، فهم لا يدركون ما ندرسهم. لدينا عدد كبير جداً من التلاميذ في كل صف ومن غير الممكن ان نوفر لهم الوقت الكافي للتعويض عما فاتهم. ومن غير الممكن بالنسبة لهم ان يتعلموا لأنه لم يحدث شيء. هذه ليست الحقيقة. ليس من الإنصاف ان يخضع هؤلاء التلاميذ الى نفس الاختبارات التي تجري في بقية أنحاء البلاد".

[مجموعة تركيز تتألف من 15 معلماً (8 معلمين و7 معلمات) في الموصل، 19 تشرين الثاني 2019]

المدرسون البعثة ان المدارس في مدينة الموصل تعمل بأكثر من ثلاث وجبات إذ تعمل كل وجبة لأربعة ساعات فقط من الدروس يومياً[33]، وفي مثل هذه الظروف، تصبح قدرة الأطفال على التعلم محدودة جداً ناهيك عن التعويض عما فاتهم.

ويواجه الشباب ، الذين كانوا أطفالًا يعيشون تحت سيطرة داعش ، سواء في معسكرات النازحين أو في المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش سابقًا ، يواجهون تحديات إضافية في التعويض عما فاتهم من التعليم. إذ تجاوز هؤلاء سن الدراسة. ففي مثل هذه الحالات، فأن السبيل الوحيد المتيسر للأشخاص الذين تجاوزوا سن الثامنة عشرة من العمر ان يكملوا تعليمهم في المدارس المسائية. ومع ذلك، أوضح المراهقون ان المدارس المسائية لا تحل وضعهم. ومن المألوف، فان الدراسة المسائية كانت قد صممت كوسيلة تمكن الشباب من إعادة إجراء اختبارات المرحلة المنتهية من الدراسة الثانوية إذا لم يجتازوها، وعليه، فالغرض منها ليس تقديماً كاملاً لمحتوى الفصل الدراسي. وبما ان هؤلاء الشباب يفتقرون الى الفهم الأساسي لمحتوى الفصل الدراسي بسبب سنوات الانقطاع عن الدراسة فهم بحاجة الى فصول دراسية مخصصة وان الدراسة المسائية لا يمكنها معالجة الفجوة التي يعاني منها تعليمهم. وإضافة الى ذلك، فان الأوضاع المعيشية او الظروف مثل الفقر والزواج أو/والتوظيف

[31] أجرتها مجموعات التركيز مع 12 صبياً تتراوح أعمارهم 15–18 في مخيم بمحافظة نينوى [تم حجب المكان] في تشرين الثاني 2019.

[32] أنظر: مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات: المعلومات الخاصة بالخدمات الإنسانية المتوفرة في المخيمات (أيار 2019) موجودة على الرابط: https://gallery.mailchimp.com/b4d2a23bd327c3445e980d09d/files/6f9b677b-1e68-4dcb-ab12-2949e04bff26/Partners_Presence_Mapping_FSMT_May_2019.01.pdf?utm_source=CCCM+Iraq+Mailing+List&utm_campaign=7ab28792a5EMAIL_CAMPAIGN_2019_07_18_10_46&utm_medium=email&utm_term=0_2571ab1b07-7ab28792a5-511113

[33] مجموعة تركيز مع 13 مدرساً (8 مدرسين و7 مدرسات) [تم حجب الموقع الدقيق] في الموصل، 19 تشرين الثاني 2018، مجموعة تركيز مع 49 مدرساً (28 مدرس و21 مدرسة) [تم حجب الموقع الدقيق] في الموصل، 19–21 تشرين الثاني 2019(بيانات منظمة اليونيسكو بخصوص هذا الملف مع اليونامي).

قد حدت من فرصهم في إكمال الدراسة. وأشار من شملتهم المقابلات الى وجود معوقات إضافية بالنسبة للفتيات فيما يتعلق بالانضمام الى مثل هذا النوع من الدراسة، وذكروا محددات أكثر حدة بسبب المخاوف الأمنية وتقاليد اجتماعية أكثر تقييداً. وفي النهاية، يواجه النازحون الشباب الذين يسكنون المخيمات العراقية تقييدات شديدة الصرامة على حرية الحركة مما يحد من قدرتهم بشكل بالغ على السفر الى المدن المجاورة لمتابعة الدراسة المسائية.

وتشرف دائرة التعليم غير الرسمي على برنامج موجود لتسريع التعليم للأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم والذين تتراوح أعمارهم 12–18 سنة في مختلف أنحاء البلاد. وتوفر هذه البرامج دورات تعليمية معجلة وفصول دراسية تكميلية كبدائل عن التعليم الرسمي للأطفال الذين فاتتهم سنوات التعليم بسبب النزاعات المسلحة. ويوفر البرنامج التعليم المسرع للدراسة الابتدائية فقط. وعلى سبيل المثال في محافظة كركوك، توفر 15 مدرسة التعليم غير الرسمي الى 787 تلميذ. وتقدم هذه المدارس برنامج دراسي من ثلاث سنوات يتم فيه تكثيف منهاج سنوات الدراسة الابتدائية الستة الى النصف. وعند إكمال التلاميذ هذا البرنامج يمنحون شهادة رسمية (إذا كانوا لايزالون في سن الدراسة) ويمكنهم التسجيل بناءً على ذلك في المدارس المتوسطة والثانوية. وجرى تقديم برامج تعليم مسرع إضافية من قبل مجموعة مختلفة من المنظمات غير الحكومية بعد التحرير، ولكن لا تمنح جميعها الشهادة الرسمية المطلوبة لدخول التلاميذ للمرحلة اللاحقة من التعليم الرسمي. وقدم عدد اخر من الأطراف الفاعلة في المجال التعليمي فصول تعليمية صيفية وتعويضية مختلفة، بيد ان المعلمين وصفوا انتشارها وتأثيرها بغير الكافي وذلك بسبب حجم المشكلة[34]

وبينما تعالج هذه البرامج فجوة بالغة الأهمية بالنسبة لبعض الأطفال العراقيين، إلا انها لم تفلح في مساعدة أغلب الأطفال الذين عاشوا سابقاً في المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش. أولاً، انها لم تقدم حلاً لمن تعثرت دراستهم في المرحلة الثانوية وذلك لأنه لا توجد برامج تعليم مسرع حالياً لمن أكمل الدراسة الابتدائية. ثانياً، غالباً ما تتمركز هذه البرامج داخل المدن العراقية مما يجعل الوصول اليها غير ممكن لأغلب أولئك الذين يسكنون في المخيمات والذين كما أسلفنا يعانون بشكل كبير من عدم توفر وسائل النقل او من وجود تقييدات على حريتهم في الحركة للسفر الى المدن المجاورة لهم. ان الأُسر التي ينظر اليها بأنها تنتمي لتنظيم داعش تعاني من تقييدات أكبر على حريتها بالتنقل وهي أقل قدرة بكثير على السفر لحضور مثل هذه الفصول الدراسية[35].

[34] نفس المصدر السابق.

[35] مقابلات البعثة في مخيمات النزوح [تم حجب المكان] في محافظة نينوى، 21–23 تموز 2019.

2.5 تأثير الافتقار الى الوثائق المدنية على امكانية الحصول على التعليم

جلست آية * وابنتها البالغة على أرضية خيمتهم في مخيم جنوب الموصل مع ثلاثة أطفال صغار مستلقين على حصيرة النوم. وتحدثنا لمدة ساعة أثناء قيامها بتهوية الأطفال النائمين وكانت أحيانًا ترفرف الورقة بشكل أسرع لطرد الذباب الذي حاول مرارًا الهبوط على وجوههم. وأوضحت أن أياً من أطفالها الصغار لا يملك الأوراق المطلوبة للحصول على بطاقات هوية رسمية لأنهم ولدوا تحت سيطرة داعش وأن والدهم مفقود. وهذا سيعيق تسجيلهم في المدرسة في شهر أيلول. وأعربت آية عن خوفها وإحباطها من أن أطفالها لن يكون لهم مستقبل:

أي أمل لدينا؟ ... عندما يكبرون، لن يُسمح لهم بالتعلم، أو أن يكونوا جزءًا من المجتمع. هذا يجعلنا غاضبين، بالطبع. ولكن في الغالب يجعلنا نشعر بالوحدة.

[مقابلة يونامي مع آية *، امرأة تبلغ من العمر 54 عامًا من محافظة صلاح الدين، في مخيم للنازحين في محافظة نينوى في 22 تموز 2019]

هناك حوالي 45000 طفل نازح يعيشون في المخيمات يفتقدون إلى الوثائق الثبوتية الشخصية في حين أفادت ما يقرب من أسرة من كل خمسة أسر تعيش خارج المخيمات بوجود أطفال لديهم مشاكل في التوثيق. [36] ومعظم الأسر التي عاشت تحت سيطرة داعش تفتقد على الأقل واحدة من وثائقها الثبوتية الأساسية والتي أما أن تكون فقدت أو صودرت أو دمرت أو لم تصدر بالأساس. وينطوي فقدان وثائق الهوية المدنية الأساسية على آثار خطيرة في الحصول على الخدمات الاجتماعية وهو عائق رئيس أمام تسجيل الأطفال في المدارس. ويتطلّب التسجيل في المدرسة عدة أنواع من الوثائق الثبوتية بما في ذلك بطاقات هوية كلا الوالدين والطالب. وفي حالة الأب المتوفى، يجب أيضًا تقديم شهادة وفاة رسمية لإدارة المدرسة لإثبات ظروف الوفاة. ولكن لا توجد أحكام معمول بها لمعالجة عدم وجود وثائق ثبوتية للآباء المفقودين أو المحتجزين.

وتواجه الأسر التي ترغب في الحصول على وثائق جديدة الكثير من الحواجز. والأكثر إلحاحا هو أن تجديد الوثائق الثبوتية يتطلب عملية التدقيق الأمني. ومن أجل الحصول على تصريح أمني يجب على العائلات تقديم أسمائها إلى قوة الاستخبارات في منطقتهم والتي يتم التحقق منها على أساس قاعدة بيانات للأفراد الذين يشتبه في صلتهم بتنظيم داعش. وخلال المشاورات، تلقّت يونامي أخبارا" عن تصاريح أمنية لم تمنح للأفراد إذا كان لديهم قريب في إحدى تلك القوائم. [37] كما تلقت يونامي أخباراً عن ضباط يرفضون منح التصريح ويعملون على تمزيق الطلبات وتدمير الوثائق منتهية الصلاحية وفي بعض الحالات يقومون باعتقال الأفراد الذين يبحثون عن وثائق جديدة[38] وبالتالي حرمان أطفالهم من الحصول على التعليم والخدمات الأساسية الأخرى.

---

[36] انظر تقرير مجلس اللاجئين النرويجي: حواجز منذ الولادة: أطفال العراق بدون وثائق ثبوتية محكومون مدى الحياة لبقائهم على الهامش. (نيسان 2019) – للاطلاع يرجى زيارة الرابط https://www.nrc.no/resources/reports/barriers-from-birth/ (hereinafter NRC Barriers from birth).

[37] مقابلات يونامي في مخيمات النازحين (حجب مكان المخيم) في محافظة نينوى 21-23 تموز 2019.

[38] مقابلات يونامي في مخيمات النازحين (حجب مكان المخيم) في محافظة نينوى 21-23 تموز 2019.

علاوة على ذلك، ووفقًا لقانون الأحوال المدنية [39] يجب تجديد وثائق الهوية في مكان مقدم الطلب الأصلي الأمر الذي يتطلب من الأشخاص النازحين العودة إلى مسقط رأسهم لهذا الغرض. وخلال المشاورات التي أجرتها مجموعة التركيز التابعة لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، أبلغ النازحون عن وجود قيود إشكالية في السفر إلى أماكنهم الأصلية وخاصة إلى المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش في السابق. وعلى الرغم من الجهود الحكومية والإنسانية المبذولة لتسهيل العودة إلى هذه المناطق، فإن "المراسيم" المحلية والتهديدات بالعنف تمنع العائلات التي يعتقد أنها على صلة بداعش من العودة إلى ديارهم في بعض المناطق ولا سيما محافظات الأنبار وديالى ونينوى وصلاح الدين[40].

ووصفت العائلات شرط تجديد بطاقة الهوية في مكانها الأصلي بأنها "مستحيلة" مع إعطاء أمثلة على محاولات أفراد الأسرة للعودة ولكن تم إيقافهم أو توقيفهم أو تحذيرهم من السفر أبعد لأنهم "عائلات داعش". فيما تحدّث آخرون ممن تمكنوا من إكمال الرحلة عائدين إلى أماكنهم الأصلية عن المسؤولين الذين يرفضون إكمال الأوراق اللازمة وفي بعض الحالات صادروا المستندات الموجودة. [41] وفي الحالات التي تكون فيها الأسر قادرة على تقديم طلب للحصول على المستندات المدنية بنجاح تكون معالجة المستندات بطيئة للغاية وتتضمن تراكمًا كبيرًا. [42]

وللتقليل من هذه العوائق التي تحول دون التعليم بسبب عدم كفاية الوثائق الثبوتية أصدرت وزارة التربية في عام 2018 توجيهًا [43] يسمح للأطفال بالتسجيل في المدارس دون وثائق ولكن يشترط تقديم المستندات من قبل الآباء في غضون شهر واحد من التسجيل. ووجدت يونامي أن هذا التوجيه لم يحل المشكلة. أولاً، لا يبدو أن التوجيه قد تم نشره أو شرحه على نطاق واسع. فقد أشار معظم المدرسين الذين تحدثوا إلى يونامي إلى أنهم لم يكونوا على دراية بالتوجيه وبالتالي استمروا في طلب توفير متطلبات التعريف الأصلية للتسجيل. ثانياً، استغرق تجديد المستندات وقتًا أطول بكثير من شهر، وبالتالي لم يتمكن الوالدان من الوفاء بالموعد النهائي المتفق عليه لمدة شهر واحد [44]. بالإضافة إلى ذلك، لا يتناول هذا التوجيه العائلات غير القادرة على الحصول على المستندات أو تجديدها بسبب رفض التصريح الأمني أو غياب أحد الوالدين.

وخلال المشاورات في الموصل كشف المعلمون أن الكثير منهم كانوا خائفين من دعم التحاق الأطفال دون وثائق ثبوتية بغض النظر عن التوجيه الوزاري. ويُعرف غياب الوثائق بتوليد الشك في المجتمع وما يترتب على ذلك من وصم الأسر بناءً على انتمائهم المتصوَّر إلى داعش. وفي الواقع وصفت العائلات إحجامها عن محاولة تسجيل الأطفال دون الأوراق الصحيحة بسبب الخوف من وصف أطفالهم بأنهم مرتبطون بداعش ما يجعلهم عرضة لهجمات انتقامية[45].

---

[39] قانون الأحوال المدنية رقم 65 لسنة 1972.

[40] مقابلات يونامي في مخيمات النازحين (حجب مكان المخيم) في محافظة نينوى 15–23 تموز 2019.

[41] مقابلات يونامي في مخيمات النازحين (حجب مكان المخيم) في محافظة نينوى 15–23 تموز 2019.

[42] أنظر تقرير مجلس اللاجئين النرويجي. حواجز منذ الولادة.

[43] انظر توجيه وزارة التربية حول: قبول الطلبة رقم 5/1/6/ مجلس الوزراء 48592 (28 تشرين الثاني 2018).

[44] مقابلات يونامي في مخيمات النازحين (حجب مكان المخيم) في محافظة نينوى 21–23 تموز 2019.

[45] مجموعة تركيز تتألف من 13 مدرساً (8 مدرسين و7 مدرسات) [تم حجب الموقع الدقيق] في الموصل، 19 تشرين الثاني 2018 ومجموعة تركيز تتألف من 49 مدرساً (28 مدرسا و21 مدرسة) [تم حجب الموقع الدقيق] في الموصل، 19 – 21 تشرين الثاني 2018 (بيانات منظمة اليونيسكو بخصوص هذا الملف مع اليونامي).

سادساً: الاستنتاجات

فيما يعد اهمال التعليم الثانوي وما بعد الثانوي ظاهرة نمطية في بيئة ما بعد الصراع،[46] فإن الوضع الذي يؤثر على التعليم في هذا المجتمع في العراق يتميز بعدة سمات، مبنية على الهوية، والتي تُفسَّر كسمات حصرية لهذا المجتمع. إن المراهقين الذين يعيشون في مناطق كانت تحت سيطرة تنظيم داعش سابقاً، سواء داخل أو خارج المخيمات، يواجهون معوقَين واضحَين في الحصول على التعليم، هما: فجوة معرفية متراكمة والافتقار إلى الوثائق الثبوتية الشخصية المطلوبة. وتساهم هذه المعوقات بشكل فعال في خلق مجموعة مهمشة من المراهقين الذين يدخلون مرحلة البلوغ دون أن يتلقوا تعليماً يتجاوز التعليم الابتدائي.

وبالتالي، فقد أعرب هؤلاء الشباب للبعثة عن شعورهم المتنامي بالإهمال وفقدان الأمل.

من الجدير بالذكر بأن الفجوة المعرفية الناجمة عن سنوات من فقدان التعليم وغياب برامج الإدماج التعليمية المناسبة لمرحلة ما بعد النزاع، لها عواقب ليس فقط على درجات الامتحانات النهائية للأطفال وتحصيلهم الأكاديمي عموماً، ولكنها تؤثر أيضا على نموهم العاطفي والمجتمعي، وكذلك على فهمهم لمكانتهم في المجتمع. وبالنظر إلى أن المدرسة الثانوية هي البوابة لمزيد من التعليم ولتحسين فرص العمل، فإن العقبات الحالية تؤثر سلباً على آمال الكثير من الشباب في المستقبل.

وعلاوة على ذلك، يلعب التعليم دورا أساسيا في حماية الشباب وخاصة خلال تلك المرحلة العمرية الحساسة من حياتهم. ويتعرض الاطفال والشباب الغير قادرين على الالتحاق بالمدرسة تحديدا للخطر، مما يتركهم على هامش المجتمع ويجعلهم عرضة للتطرف أو أي أنشطة إجرامية أخرى. إن فقدان الطفولة خلال سنوات سيطرة تنظيم داعش، بما في ذلك انعدام فرص التعليم ومحدودية الوصول إلى الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، يمكن أن يؤدي إلى دورات من العنف تمنع الشباب بصورة مباشرة من تحقيق إلى كامل امكاناتهم.

تلاحظ البعثة بأن الشعور بالاستياء والاقصاء بين الشباب العراقي يمكن أن يؤثر مباشرة على مسيرة البلاد نحو السلام وتحقيق المصالحة. ويمكن للشعور بالتعرض للتمييز، بشكل خاص، أن يقوض من شرعية الحكومة بين المجتمعات المحلية المهمشة أصلاً. إذا كانت هناك نظرة إلى النظام الحالي بأنه يؤثر بشكل غير عادل على الأطفال والشباب من هذه المجتمعات، فإن السلطات العراقية تخاطر بتغذية النهج الأصلي لتنظيم داعش في الدفاع عن مجتمع معين وتساعد على توسيع قاعدة تجنيد المتطرفين. باختصار، فإن تداعيات القصور التعليمي لها صدى على المدى الطويل في تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق السلم المستدام.

[46] أنظر البنك الدولي، "إعادة تشكيل المستقبل: التعليم وإعادة الاعمار لما بعد النزاع"، 2005، الصفحة 267، متاح على الرابط: http://siteresources.worldbank.org/INTCPR/Resources/Reshaping_the_Future.pdf

سابعاً: التوصيات

دعما لجهود الحكومة لضمان حق التعليم لكل طفل أو شاب عراقي على أساس تكافؤ الفرص وتحقيق مصلحة الطفل وتمكين الأطفال والشباب من تنمية امكاناتهم إلى أقصى حد ممكن، تقدم البعثة التوصيات التالية:

تطبيق تدابير لمعالجة القيود المفروضة على التسجيل في المدارس والناتجة عن فقدان الوثائق الثبوتية الشخصية:

- السماح بتقديم طلبات لاستصدار وثائق ثبوتية بديلة في أي محافظة؛
- الغاء شرط "التصريح الأمني" للحصول على الوثائق الثبوتية الشخصية؛
- تسريع الانتهاء من حالات الوثائق المعلقة قيد المراجعة بالفعل؛
- نشر التوجيهات الحالية على نطاق واسع إلى المديريات المدنية في جميع أنحاء العراق؛
- تمديد الفترة الزمنية الحالية لمدة شهر واحد للآباء لتقديم الوثائق المعلقة؛
- تقليل أو إزالة الشروط المطلوبة في الوثائق اللازمة لتسجيل الأطفال في المدارس الرسمية، على سبيل المثال طلب الوثائق الثبوتية لأحد الوالدين بدلا من كليهما للتسجيل؛
- رصد بنشاط ، من خلال طلب تقارير من المحافظات ، ومحاسبة المسؤولين عن التقدم المحرز في زيادة التسجيل من المجموعة قيد المناقشة.

توفير التعليم على المستوى الابتدائي والثانوي بطرق ميسرة لكل عراقي، بما في ذلك الأشخاص الموجودين في مخيمات النازحين:

- زيادة عدد المدارس وساعات التدريس لضمان ساعات دراسية كافية لتغطية المناهج الدراسية بشكل كاف؛
- إجراء تعديلات على اختبارات تحديد المستوى لتقييم المستوى التعليمي للأطفال الذين فاتتهم سنوات الدراسة على نحو أدق؛
- إجراء تعديلات على أحكام التعليم الحالية، الرسمية والبديلة على حد سواء، للأطفال الذين فاتتهم سنوات من الدراسة بسبب تنظيم داعش، بما في ذلك الأطفال الذين تجاوزوا العمر الذي يسمح بدخولهم في نظام التعليم الرسمي؛
- توسيع برامج التعليم البديلة الحالية لتشمل برامج تعليمية مخصصة لمن فاتتهم سنوات من الدراسة لتكون متاحة للجميع في المرحلتين الابتدائية والثانوية؛

- توفير برامج تدريب متخصصة للمعلمين/ للمدرسين لمعالجة الاحتياجات التعليمية الخاصة التي أوجدتها الفجوة التعليمية التي امتدت لخمس سنوات، وفقاً لقدرة الطلاب على التطور؛
- نشر التوجيه أو تقديم التدريب للمعلمين الذين ينقلون التعليم للطلاب المصابين بصدمات نفسية حول كيفية التعامل معهم أو منع التمييز من الطلاب الآخرين.

الملحق 1

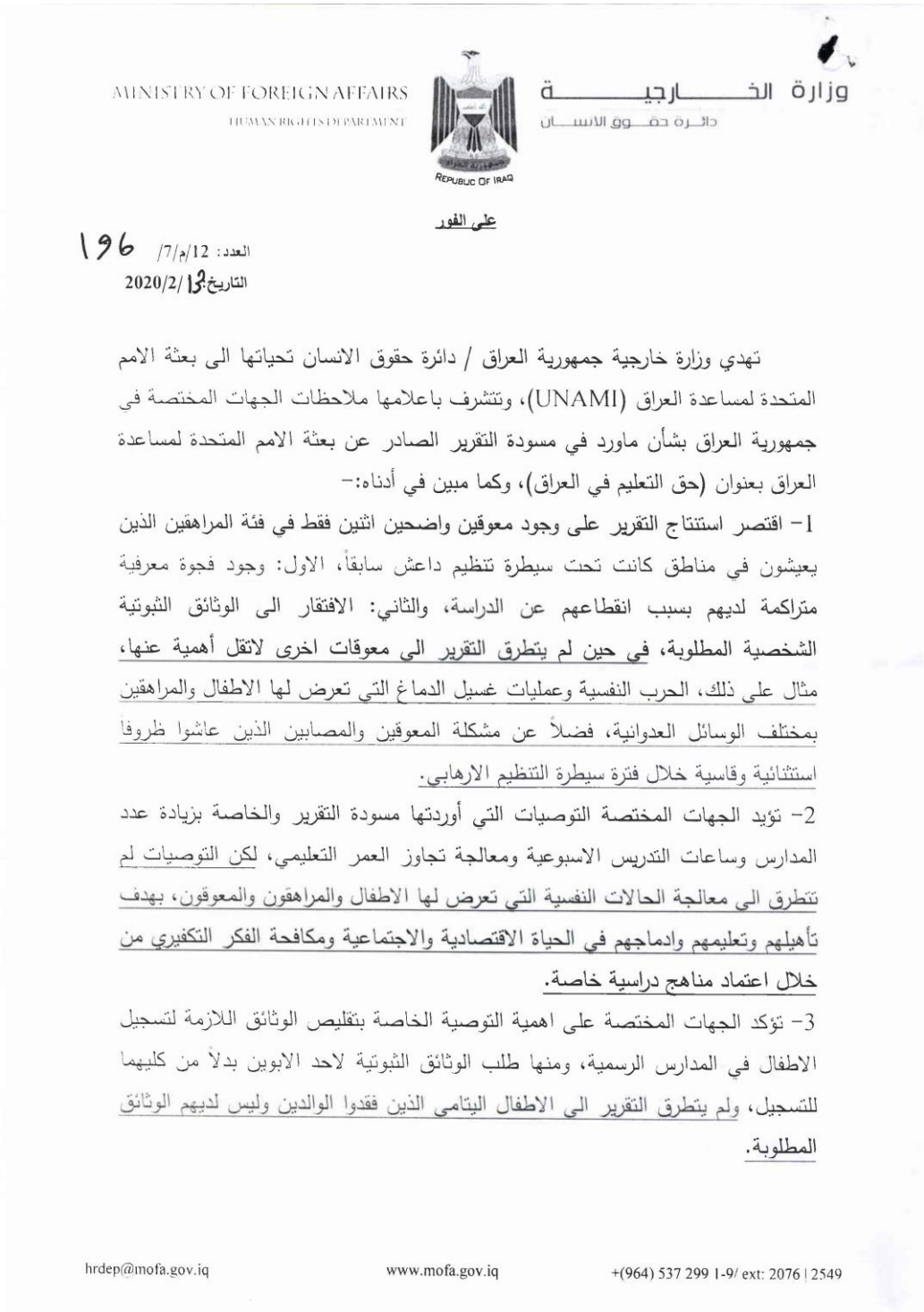

وزارة الخارجية
دائرة حقوق الانسان

MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
HUMAN RIGHTS DEPARTMENT

REPUBLIC OF IRAQ

على الفور

العدد: 12/م/7/ 196
التاريخ 13/2/2020

تهدي وزارة خارجية جمهورية العراق / دائرة حقوق الانسان تحياتها الى بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، وتتشرف باعلامها ملاحظات الجهات المختصة في جمهورية العراق بشأن ماورد في مسودة التقرير الصادر عن بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق بعنوان (حق التعليم في العراق)، وكما مبين في أدناه:-

1- اقتصر استنتاج التقرير على وجود معوقين واضحين اثنين فقط في فئة المراهقين الذين يعيشون في مناطق كانت تحت سيطرة تنظيم داعش سابقاً، الاول: وجود فجوة معرفية متراكمة لديهم بسبب انقطاعهم عن الدراسة، والثاني: الافتقار الى الوثائق الثبوتية الشخصية المطلوبة، في حين لم يتطرق التقرير الى معوقات اخرى لاتقل أهمية عنها، مثال على ذلك، الحرب النفسية وعمليات غسيل الدماغ التي تعرض لها الاطفال والمراهقين بمختلف الوسائل العدوانية، فضلاً عن مشكلة المعوقين والمصابين الذين عاشوا ظروفا استثنائية وقاسية خلال فترة سيطرة التنظيم الارهابي.

2- تؤيد الجهات المختصة التوصيات التي أوردتها مسودة التقرير والخاصة بزيادة عدد المدارس وساعات التدريس الاسبوعية ومعالجة تجاوز العمر التعليمي، لكن التوصيات لم تتطرق الى معالجة الحالات النفسية التي تعرض لها الاطفال والمراهقون والمعوقون، بهدف تأهيلهم وتعليمهم وادماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفكر التكفيري من خلال اعتماد مناهج دراسية خاصة.

3- تؤكد الجهات المختصة على اهمية التوصية الخاصة بتقليص الوثائق اللازمة لتسجيل الاطفال في المدارس الرسمية، ومنها طلب الوثائق الثبوتية لاحد الابوين بدلاً من كليهما للتسجيل، ولم يتطرق التقرير الى الاطفال اليتامى الذين فقدوا الوالدين وليس لديهم الوثائق المطلوبة.

hrdep@mofa.gov.iq www.mofa.gov.iq +(964) 537 299 1-9/ ext: 2076 | 2549

4- اما بالنسبة الى التوصية الخاصة بتوفير برامج تدريب متخصصة للمعلمين / المدرسين، تقترح الجهات المختصة ان لاتقتصر البرامج على معالجة الاحتياجات التعليمي الخاصة التي اوجدتها الفجوة التعليمية التي امتدت لخمس سنوات، بل توسيعها لتشمل بناء قدراتهم في الوقاية من الارهاب وتجفيف منابعه باساليب تربوية وفكرية، فضلاً عن القدرة على ايصال المادة الدراسية الى الطلبة.

تغتنم وزارة خارجية جمهورية العراق / دائرة حقوق الانسان هذه المناسبة لتعرب لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) عن فائق تقديرها واحترامها.

بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) / بغداد

REPUBLIC OF IRAQ - MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS - HUMAN RIGHTS DEPARTMENT